http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1514) السنة السادسة - السبت (23) أيــار 2009

هل يخذل مشروع التعديل الجديد لقانون التقاعد.. مــــرة أخـــرى المـتقــاعــديــن!

عندما تشرع النصوص القانونية يجب ان تكون واضحة من اجل تحقيق التوازن اولا ومن ثم إزالة الغموض الذي يكتنف بعض نصوصها.. الا قانون التقاعد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ لم يحقق التوازن حسب الكثير من المختصين. وكثرت تساؤلات المتقاعدين حوله مع الشعور بالغبن وخيبة الامل. الآن يطرح تعديل القانون المذكور امام مجلس النواب من أجل ماذا؟ مساواة المتقاعدين القدامى بالمتقاعدين الجدد مثلا؟ تحقيق نسبة الـ٨٠ بالمئة من الراتب التي لم تطبق؟ وهل سيتم احتساب الشهادة في التعديلات الجديدة؟ وهل ستظل الزيادات كما هي في القانون الجديد زيادة بائسة لا تتعدى في بعض الدرجات الخمسة الاف دينار لكل شهرين؟

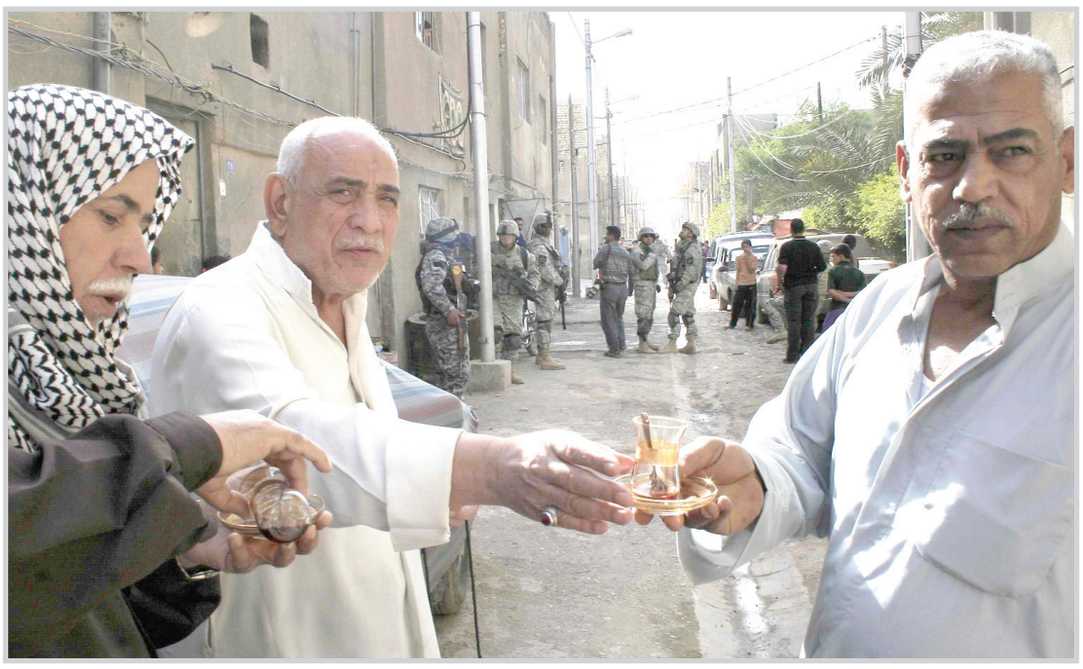

بغداد / سها الشيخلي — تصوير / سعد الله الخالدي

آراء المتقاعدين

في جمعية رعاية المتقاعدين كانت اجواء من خيبة الامل تسيطر على اغلب المتقاعدين وخاصة الذين لديهم مدة تقاعدية تزيد على الـ٢٥ سنة ومنهم المشاور القانوني في نقابة المحامين المحامي عبد اللطيف عبد الله الذي أكد لنا:

– منع الجمع بين الراتب التقاعدي ومكافأة التقاعد قد الحق الضرر بالمتقاعد وبالدولة معا، حيث يشكل العاملون في دوائر الدولة من المتقاعدين اعدادا غير قليلة، لكن القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ لم ينصفهم، فكانت الزيادة قليلة، وهم اصحاب التزامات عائلية كبيرة ما جعلهم يعملون بنظام العقد مع مؤسسات الدولة. كما لا ننسى انهم اصحاب خبرة وكفاءة عاليتين. واذا ما علمنا ان غالبية الذين تم توظيفهم (الجدد) يفتقرون الى الخبرة والممارسة، فضلا عن كثرة الشهادات المزورة، وقد جاءوا عن طريق المحسوبية والكتل والاحزاب لا عن طريق الخبرة، يصبح عملهم في تلك المؤسسات قضية مشكلة لهم وللدولة معا. نتمنى ان لا يغفل التعديل الجديد المطروح الان للمناقشة مثل هذا الامر.

– ويورد رئيس المهندسين (المتقاعد) عدنان الخفاجي الجدول الآتي ومبلغ الزيادة التي طرأت على الدرجات الوظيفية وهي: (الدرجة الاولى ١٨ الف دينار، الدرجة الثانية ١٣ الف دينار، الدرجة الثالثة ١٠ الاف دينار، الدرجة الرابعة ٨ الاف دينار، الدرجة الخامسة ٧ الاف دينار، الدرجة السادسة ٥ الاف دينار) ويتساءل المهندس الخفاجي: في ظل ارتفاع الاسعار في كل شيء ماذا تشكل هذه الزيادة؟ نرجو من السادة المشرعين ان يدركوا انهم مهما طالت مدة خدمتهم فان مصيرهم التقاعد فليعملوا على انصاف انفسهم على اقل تقدير، ويتساءل مدير الادارة السابق في احدى دوائر وزارة الثقافة حميد رشيد: عن النسبة التراكمية التي لم تطبق وعن الغاء الفقرة السابعة من القانون القديم ليحل محلها تلك النسبة التي الغيت اصلا ولم تطبق، ويرجو العودة الى ما ورد في القانون المذكور (رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦).

ويحمل المهندس في وزارة الصناعة المتقاعد نوزاد محمد علي دائرة التقاعد العامة والتي استبدل اسمها الى الهيئة الوطنية العامة للتقاعد، من انها لم تطبق فقرات القانون الاخير بل تصرفت وفق اجتهاد المدير العام، مع العلم انه كان احد اعضاء اللجنة التي قامت بتشريع وتعديل القانون الاخير. بينما تشكو المعلمة المتقاعدة بشرى ابراهيم قائلة أن لديها خدمة قدرها ١٤ سنة وكان سبب طلبها التقاعد عن الوظيفة مرض احد اولادها (فانا ام قبل ان اكون معلمة وواجب الامومة يحتم علي ان ارعى طفلي المصاب بمرض (الصرع) الا ان احتساب المكافأة التقاعدية بطريقة حاصل ضرب عدد اشهر الخدمة كاملة في ١٤ ٪ من معدل رواتب الموظف خلال خدمته مما يجعل المكافأة التقاعدية قليلة جدا. وكنت احسبها ستعينني على معالجة ولدي خارج العراق).

رأي قانوني

يقول المشاور القانوني المحامي رعد: خلال عام ١٩٧٨ تم اتباع سياسة الترشيق الإداري وإزالة الحلقات الإدارية الزائدة. وصدر في حينها تشريع أجاز الإحالة على التقاعد لمن لديه خدمة ١٥ سنة (لان قانون التقاعد السابق وحتى الحالي يمنح الراتب التقاعدي لمن لديه خدمة ١٥ سنة)، فاذا تم تعديل القانون وأعيدت هذه المادة سترشق هياكل الدولة من الترهل في الملاكات الحالية. ذلك ان القانون الحالي لا يجيز الاحالة على التقاعد الا لمن لديه خدمة ٢٥ سنة ولا يقل عمره عن ٥٠ سنة. وهناك ثغرات عديدة ضمها القانون، منها المادة الرابعة من الباب الاول الفصل الثالث والتي لم تشر الى احتساب الخدمة العسكرية الالزامية وخدمة الاحتياط والخدمات العمالية المضمونة كخدمة تقاعدية، مع العلم ان دائرة التقاعد والضمان قد ضمت الى الهيئة الوطنية للتقاعد الجديدة. وهناك مأخذ آخر هو ان القانون الذي سبق القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ اعتبر الحد الادنى للراتب التقاعدي لايزيد عن ٩٠٪ من الراتب الاصلي، في حين ان القانون الجديد قد حدد النسبة بأن لاتزيد عن ٨٠٪ من الراتب، وبذا فقد تم تقليص النسبة التقاعدية المستحقة والتي تعتبر حقا مكتسبا من القانون السابق و لا يجوز العدول عنه.

جمعية رعاية المتقاعدين

رئيس جمعية رعاية المتقاعدين عدنان احمد النجار يقول عن اشكالات القانون وتعديلاته المقترحة: الا يعي السادة المسؤولون بأن المتقاعدين ومن يعيلونهم هم ثلث الشعب العراقي، وقد وعدنا قادة الاحزاب والقوى الوطنية إبان الحملة الانتخابية بأن من أولويات مهامهم هو رفع المستوى المعيشي للمتقاعد، ولكن المفاجأة إنهم قد اوفوا بوعودهم للمتقاعدين الاهتمام بمن هم بالدرجات السيادية والخاصة واخيرا فقد علمنا بان وزير المالية مهتم هذه الايام بمحاولة زيادة رواتب المتقاعدين (العسكريين). نحن لا نطلب اكثر من حقوقنا المشروعة بالعيش بعز وكرامة ولا نريدها (مكرمة)! اليس للمتقاعدين حقوق في ثروات وطنهم؟ انها حقوق شرعية و(دولية)، نتمنى على الاخوة في اللجنتين المالية والقانونية وهيئة رئاسة مجلس النواب ان يكونوا منصفين عند اقرار التعديلات لقانون التقاعد الجديد.

الجمعية الانسانية للمتقاعدين

يؤكد عضو الجمعية الانسانية للمتقاعدين مهدي العيسى ان قانون التقاعد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ بقي يراوح على مكاتب المسؤولين لمدة عشرة اشهر دون تطبيق باستثناء المادة (١١) منه التي تنص على عدم جواز الجمع بين الراتب التقاعدي وراتب الوظيفة (العقود) واختيار ايهما افضل، هذا الاجراء اثار جملة من التساؤلات اهمها: لو كانوا مكتفين برواتبهم التقاعدية فهل يلجأون الى عمل آخر وهم في سن الشيخوخة؟ ثم ماذا يعني تفعيل المادة (١١) فقط دون غيرها من المواد الاخرى للقانون؟ ومع كل هذا واصل المتقاعدون حياتهم بشد الاحزمة على البطون دون امل، الا ان المفاجأة التي اذهلت الجميع هو تصويت مجلس النواب على التعديل الاول رقم ٦٩ على قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ قبل تطبيق القانون نفسه الذي انتظره الجميع. وقد وأدته دائرة التقاعد العامة في حينها قبل ان يرى النور. وطبق التعديل الاول له بدلا عنه،هذا التعديل الحق اضرارا فادحة بالمتقاعدين من خلال تخفيض نسب الاستحقاق!

•ما المقترحات التي تراها مناسبة في الوقت الحاضر ما دام القانون المذكور على طاولة النقاش؟

– كانت احدى سمات هذا التعديل هو التمييز بسبب تقاطعه مع المادة (١٤) من الدستور العراقي واهم الملاحظات على مواد القانون والتي تستوجب اعادة النظر فيها والاقتراحات التي نراها مناسبة لـ (حلحلة) موضوع انهاء المعاناة هي: الغاء التمييز الذي تم بموجبه تقسيم المتقاعدين الى فئتين هما: المتقاعدون القدامى اي الذين احيلوا على التقاعد قبل نفاذ القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل وهؤلاء اصحاب المظلومية الكبيرة والمعاناة الحقيقية والمتقاعدون الجدد وهم المحالون او الذين سيحالون على التقاعد بعد ١٧/ ١/ ٢٠٠٦ تاريخ نفاذ القانون اعلاه.

وذلك لتقاطعه مع المادة ١٤ من الدستور العراقي والتي تنص على ان العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات دون اي شكل من اشكال التمييز.

– اعادة العمل بنص المادة (٧) من القانون قبل التعديل، حيث ان المادة المذكورة والتي الغاها التعديل الاول تقرر للمتقاعد استحقاقا قانونيا نقطة شروعه هي: ٥٥٪ لمن لديه خدمة تقاعدية قدرها ١٥ سنة تصرف له نسبة ٧٥و١٪ من راتبه عن كل سنة من سنوات خدمته. وهذا ما جعل ان تكون لدى المتقاعد خدمة ٣٠ سنة لكي يحصل على نسبة الـ٨٠٪، هذه المادة ابدلت بما اسمتها دائرة التقاعد بالنسبة التراكمية وقدرها ٢٪ عن كل سنة خدمة منذ بداية التعيين. وشملت هذه النسبة الاغلبية العظمى من المتقاعدين والتي ساهمت بتخفيض نسب استحقاقاتهم، ومنحت ايضا نسبة ٥و٢٪ عن كل سنة خدمة منذ بداية التعيين وهذه النسبة تشمل اعدادا قليلة من المتقاعدين، وعلى سبيل المثال تمنح هذه النسبة لمن كان عمره (٦٠) سنة ولديه خدمة ٢٥ سنة، ومن كان عمره (٥٥) سنة ولديه خدمة ٣٠ سنة، والمحالين من الوظيفة او اي دائرة حكومية لأسباب صحية والعسكري الذي يبلغ من العمر ٥٠ سنة ولديه خدمة قدرها ١٥ سنة، وادناه جدول للنسب التي تعمدت دائرة التقاعد العامة تنزيلها وجعلها دون الاستحقاق القانوني لكي تتوضح الصورة بشكل لا لبس فيه للمسؤولين جميعا عن حجم معاناة المتقاعدين وبالاخص القدامى منهم.

الجدول

– ان نسبة التخفيض وصلت الى ٢٥ ٪ من الاستحقاق القانوني.

– القانون قبل التعديل منح نسبة ال ٨٠٪ للذين لديهم خدمة تقاعدية (٣٠) سنة

– القانون بعد التعديل منح نسبة ال ٨٠٪ للذين لديهم خدمة تقاعدية (٣٢) سنة

– القانون قبل التعديل منح نسبة ال ٨٠٪ للمتقاعدين القدامى الذين لديهم خدمة تقاعدية (٣٥) سنة.

ويتساءل عضو الجمعية العيسى: عن الأسس التي استند اليها المشرع في احتساب الفترة الزمنية لاستحقاق نسبة الـ ٨٠٪. فلو اجرينا مقارنة بين الفقرتين الثانية والثالثة، قد يفسر افتراضا، ان دائرة التقاعد العامة استكثرت على المتقاعدين ان تصل نسب استحقاقاتهم لتلك النسبة في ٣٠ سنة ومددت الى ٣٢ سنة. ولكن ماذا يعني الايغال في الظلم واقتصار الاستحقاق في (٣٥) سنة لنسبة ال ٨٠٪ على المتقاعدين القدامى. الا يعني ذلك تمييزا؟

يوضح السيد العيسى قائلا: ورد في القانون عبارة (مع عدم التفريط في الحقوق المكتسبة) وورد في التعديل الاول له نفس مضمون العبارة اعلاه (مع احتفاظ المتقاعدين بالحقوق المكتسبة) ولكن لم تراعَ هذه العبارة عند صرف الفروقات (الكبيرة التي منحها التعديل الاول والتي تجاوزت الخمسة الاف دينار بين مرحلة واخرى.. والتي انتظرها المتقاعدون) منذ عام ٢٠٠٥. ففي الوقت الذي نص عليه التعديل الاول (ينفذ هذا القانون اعتبارا من ٢٠٠٦/١/١٧ الى انه اشار الى موعد الفروقات للمتقاعدين اعتبارا من ٢٠٠٧/١٠/١ وبذلك ذهبت مبالغ الفروقات للفترة الضائعة ادراج الرياح، على ان سبب تاخير تطبيق القانون هي الجهات التنفيذية حصرا، ولذلك يجب صرف الفروقات من تاريخ نفاذ القرار.

– جعل الزيادات اللاحقة للمتقاعدين تعتمد على اقرانهم الموظفين عندما يكون الفارق ١٠٪ الذي عدل بالمادة (٣٠) والتي تنص (لوزير المالية تقديم اقتراح بزيادة رواتب المتقاعدين في حالة ارتفاع نسبة التضخم الى مجلس الوزراء) لان اعتماد نسبة التضخم تكثر بها الاجتهادات فمثلا وزارة تقول انه ١٣٪ واخرى تقول ٢٠٪ وثالثة تقول ٢٦٪ وتعديل نص المادة المذكورة على ضوء ذلك.

– تعديل الرواتب التقاعدية للمتقاعدين القدامى على ضوء القرين له بالدرجة الوظيفية وعلى اساس راتب الموظف الحالي بعد الزيادة الاخيرة التي عدلت بها رواتب الموظفين بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ والذي جرى تنفيذه بأثر رجعي اعتبارا من ٢٠٠٨/١/١.

– منح المخصصات العائلية للمتقاعدين اسوة بالموظفين ومنح مخصصات الشهادة الدراسية للمتقاعدين باعتبارها مخصصات ثابتة تبقى لصيقة بالموظف او المتقاعد فليس من الحكمة والعدل ان يتساوى صاحب الشهادة والامي.

– الموافقة على طلب الموظف الذي يريد الاحالة على التقاعد اذا كان عمره (٥٥) سنة او لديه (٢٥) سنة وليس كلاهما معا لان ذلك فيه اثقال للنص.

– قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ قبل التعديل كان قد اعطى الحق بموجب المادة (٢٨) (الفقرات اولا، ثانيا، ثالثا) لكل من اكمل خدمة فعلية في الدولة لا تقل عن (١٥) سنة ولا يزال على قيد الحياة، وحرم منها ويعد مستحقا للراتب التقاعدي من تاريخ تقديم الطلب وتتولى دائرة التقاعد احتساب وصرف الراتب التقاعدي، يا حبذا لو اعيد تفعيل هذه المادة لان هنالك الآلاف من المشمولين بهذه المادة وهم بأمس الحاجة للراتب.

– الموافقة على جعل خدمة كافة المعوقين والمحالين على التقاعد لأسباب صحية خدمة تقاعدية قدرها (٢٥) سنة أسوة بمعوقي الحرب وذلك لأن المعوق او المصاب بمرض مزمن تتفاقم حدته مع تقادم الزمن مما يزيد في نسبة العجز.

كتابة على الحيطان

استجـواب وزيـر.. تقاليـد قادمـة

عامر القيسي

لن نتوقف هنا عند قضية استجواب السيد وزير التجارة في مجلس النواب الاسبوع الفائت، لكننا سنتحدث هنا عن مدلولاتها السياسية وما مثلته من تأسيس لقاعدة تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب على السلطة التنفيذية، وهي واحدة من اهم مهامه التي تربع فيها النواب على كراسيهم لقيادة هذا البلد.

احزننا كثيرا هذا الكم الهائل من الخروقات الادارية والمالية وضياع المال العام بلا حرقة قلب ولا حرص ولا مبالاة. وفي نفس الوقت افرحنا كثيرا اننا كمواطنين أن نرى اناسا، انتخبناهم على ايقاع الهاونات، يستيقظون في الشوط الأخير من رحلتهم النيابية ليحاسبوا فلانا وعلانا من الوزراء والمسؤولين عن حقوقنا واموالنا المليارديه الضائعة، والتي لم نجن منها الا اقل القليل، اذا كنا متفائلين. لكن حقيقة الامر اننا مسحنا ايدينا في الحائط كما يقال في المثل الشعبي العراقي. وبقينا نتفرج على اموالنا واموال اجيالنا القادمة وهي تذهب الى مصارف الدول المترفة، ليلتحق بها فيما بعد، اصحاب الضمائر (الحيّة) الذين اسسوا في مناخنا السياسي المعقد والملتبس ثقافة رصينة اسمها ثقافة الفرصة!

سواء رضينا ام رفضنا، فان واقع الحال يقول ان الهدر حاصل ومتواصل ومتصاعد ومؤثر، لكن حصادنا الوحيد، نحن الذين نحلم بعراق آخر غير الذي خلفته لنا الدكتاتورية والاستبداد، اننا نؤسس لحياة ديمقراطية (على كل الانتقادات الموجهة ضدها والاخطاء القاتلة التي مورست بأسمها)، واحدة من سماتها الشفافية، على افقها المحدود، فلسنا عريقين في محاسبة المسؤولين، الذين عادة ماتكون فوق رؤوسهم ريشة الطواويس، فلا يأتيهم الباطل لا من امامهم ولا من خلفهم! وليس على المواطن الا ان يأخذ لهم تحية الولاء على جهودهم الجبارة في تخريب البلد وتدميره. هذه صورة من صور الماضي البغيض. الذي لايحلم بعودته الا من يعتقد بأن عقارب الساعة تعود الى الوراء وان التأريخ يعيد نفسه في غفلة من مجرى الاحداث.

الذي يهمنا من كل ذلك، هو ان صوتنا، في الصورة الجديدة للعراق، اصبح عاليا، وان مسؤولينا، وزراء وغيرهم، سيحسبون الى المليون قبل أن يفكروا في التجاوز على حقوقنا وضياع اموالنا، الا اذا قرأوا رسالة استجواب وزير التجارة بالمقلوب، واعتقدوا بأن الامر لايخرج عن كونه رسائل سياسية تحذيرية في اجواء الصراع الانتخابي القادم على مقاعد البرلمان!

كلا ايها السادة.

وزير من حزب على رأس السلطة، امام اعضاء مجلس نواب من كل التوجهات السياسية والدينية والعرقية العراقية (معارضون وموالون)، واسئلة واجوبة على المكشوف، امام ابسط مواطن، مباشرة عبر الفضائيات، من المجلس الى البيت. يالها من فرجة حقيقية تؤسس لمسرح سياسي قوي، قادم في المستقبل لامحال، رغم كل العثرات التي امامه، الحديثة منها والقديمة، المقصودة عن سبق اصرار وترصد او تلك الموجودة اساسا.

المشهد على حالته الراهنة، مشهد يفتقر الى ضربة الفرشاة الاخيرة التي تكمل اللوحة وتصبح جاهزة للعرض والتسويق. نعم انه مشهد ناقص، ان لم يستكمل باجراءات تنفيذية، يعاقب فيها السراق، الصغير منهم والكبير، القريب والبعيد، ابن العم وابن الخال وابن العشيرة والحزب وخال الاولاد.

نعم ايها السادة .. هكذا ينبغي ان تكون النهاية السعيدة لأحلامنا في العراق الذي نريده حرا نزيها انموذجا.

نهاية تأخذ حقوقنا المهدورة والمستهتر بها، دون رادع أو خوف من مساءلة، تحت حماية هذا المسمى أو ذاك، تحت غطاء هذه الازمة السياسية او تلك.

نهاية لاتكون باقلاع السراق وحقائب حرامهم في طائرات الاشقاء والاصدقاء، لينتهي المشهد عند هذا الحد ويغادر الجميع القاعة غير آسفين على شيء!

لانقصد هنا مسؤولا بعينه او وزيرا نؤشر عليه دون سواه. لكننا نسأل: هل مخاوفنا في محلها من ان ينجو السراق بجلودهم ونجلس نحن نتحسر على ماضاع؟

لن نجيب على هذا السؤال مباشرة. لكننا نحيله الى مشاهد ليست بعيدة عن ذاكرتنا، عن عدد المسؤولين من الوزراء وغيرهم الذين سرقوا اموالنا وحلقوا عبر سمائنا الى بلاد الله الواسعة البعيدة منها والقريبة، بانتظار ان نحقق في الامر ثم.... نقيد الاحداث ضد مجهول!!

لانقصد هنا مسؤولا بعينه او وزيرا نؤشر عليه دون سواه. لكننا نسأل: هل مخاوفنا في محلها من ان ينجو السراق بجلودهم ونجلس نحن نتحسر على ماضاع؟
لن نجيب على هذا السؤال مباشرة. لكننا نحيله الى مشاهد ليست بعيدة عن ذاكرتنا، عن عدد المسؤولين من الوزراء وغيرهم الذين سرقوا اموالنا وحلقوا عبر سمائنا الى بلاد الله الواسعة البعيدة منها والقريبة، بانتظار ان نحقق في الامر ثم. نقيد الاحداث ضد مجهول

عبـد الكريـم قاسـم.. شـــارع تـــجـاري تـعـــود الـحـيـــاة إلـيـــه

بغداد / إيناس طارق

التحسن الأمني الذي شهدته العاصمة بغداد خلال السنتين الماضيتين، اعطى اشارة ايجابية للمواطن ونوعا من الشعور بالامان للعوائل في عموم المناطق التي كانت تشهد توترات أمنية، وسببت في حينها مناطق ساخنة والتي جعلت المواطن مترددا في ممارسة حياته الطبيعية والخروج، الى الشوارع الرئيسية والمناطق التجارية التي عادت الآن تشهد حركة طبيعية وتكتظ بالمتبضعين في اوقات مختلفة من المساء.

وشارع عبد الكريم قاسم (١٤ رمضان سابقا) الذي يعد من الشوارع التجارية الرئيسية التي كانت تزدحم بالمتبضعين،لكن بعد حدوث اكثر من اختراق امني هجر اصحاب المحال التجارية محالهم واليوم يعودون من جديد لزرع روح الامل والتطلع،الى مستقبل امن والقضاء على البطالة التي طالت ابواب ارزاقهم فترة من الوقت.فعادت الاسواق والمطاعم تستأنف اعمالها لاستقبال المتبضعين والعوائل التي وجدت فرصة للخروج من دون خوف أو تردد. زنود الست تعود إلى البيوت!

يشهد الشارع حملة تنظيف واسعة، من بلدية المنصور ورفع بعض الحواجز التي كانت تعيق حركة المواطنين، وقد اكد عدد من اصحاب المحال التجارية ان رغبتهم كبيرة لعودة الحركة وان كانت قليلة قبل عدة شهور، لكن تدريجيا بدأت تزداد نسبيا بعد فتح المطاعم والاسواق التجارية والافران،في الشارع الرئيسي.

يقول عامر العسل: صاحب محل بيع كرزات، لقد تحسن الوضع الأمني بشكل ملحوظ مماكان حافزا كبيرا لخروج المواطنين للتبضع، بعد ان أخذ تأثير الركود الاقتصادي يأكل من جرف الحياة الطبيعية في جميع مجالاتها العودة وإن بدت بطيئة،لكن اصحاب المحال التجارية بدأوا باعمار محالهم وطلائها من جديد،بينما يقول سيروان وهو صاحب محل بيع اجهزة الموبايلات: كنا سابقا نقفل محالنا في اوقات الظهيرة وقبل ان تتجاوز الساعة الواحدة ظهرا،لكن الآن نبقى حتى وقت متأخر ويشهد الشارع حركة كبيرة من السيارات ووجود الاجهزة الأمنية التي اثبتت قدرتها على المحافظة على الامن، الذي كان حافزا كبيرا ومساهما في اعادة اعمار المحال التي تضررت كثيرا جراء العمليات الارهابية، وحتى ان بعض اصحاب بعض المحال كانوا هاجروا، الى الدول المجاورة عادوا اليوم ليكونوا شهودا على اعادة روح الحب والتضامن بين العراقيين.

هناك بعض المحال التي لم تغلق ابوابها بالرغم من صعوبة الوضع الامني سابقا وكما يقول صباح صاحب مخبز الاخلاص: كنا سابقا نعيش في قلق، ولكن بقاءنا كان بسبب اوضاعنا الاجتماعية، ونحن اصحاب أسر وبحاجة الى المال لتوفير متطلبات الحياة اليومية،وبعد عودة الحياة الى طبيعتها عادت حركة البيع،اكثر وافضل من السابق وسابقا كنا نجد صعوبة في الحصول على مادة الطحين، لصناعة الخبز ولكن الان نستطيع الذهاب الى الاسواق في جميلة للحصول عليها.

مطعم العزائم يعود بحلة جديدة ويفتح ابوابه لاستقبال الزبائن، بعد ان تضرر كثيرا جراء الانفجارات التي كانت تحدث في الشارع، يقول نزار وهو مسؤول عن ادارة المطعم:لقد كان اغلاقه يعني بطالة خمسة وعشرين عاملا جميعهم اصحاب أسر قد تضرروا اكثيرا، وعانوا ضعف المستوى المعيشي وبعضهم سافر الى الدول المجاورة،لكن لم يستطيعوا توفير المال لسد احتياجاتهم ومتطلباتهم، والان بعد افتتاح المطعم وقدوم الزبائن،من جديد نتمنى ان تعود الحركة، التي كانت لاتتوقف حتى منتصف الليل وتخترق سكون النهار الى شوارعنا، ولن نخاف الارهاب لان الاجهزة الامنية تبقى النجوم الساطعة التي تنير السماء لتعود بغداد، تحتضن اجمل لياليها.

ودائما تبقى محال بيع الحلويات والمعجنات،التي اشتهر كل بيت عراقي برغبته في تناولها،وهي تحتل مركز الصدارة في قائمة المائدة العراقية، ولكن((زنود الست)) والبقلاوة،والزلابية،والكثير من الانواع،تبقى الواجهة التي تعكس رغبة المواطن في العيش بحلاوة الامن والاستقرار، وكما يقول المواطن ابو اياد: بالرغم من صعوبة الاوضاع الامنية السابقة،كنا نأتي في اوقات الصباح لشراء الحلويات والآن الامان اكثر في الشارع،وقد بدأت الأسر تخرج للتسوق والخروج ليلا وحتى الساعة التاسعة مساء،اضافة الى ان حركة المرور اصبحت اكثر انتظاما والمحال تتاخر في اغلاق ابوابها، بينما يرى محمد صاحب مجمع جنة الاسعار المختص ببيع الملابس الرجالية:ان التحسن الامني دفعني للرجوع الى العمل والمنطقة، عادت الى طبيعتها وهي افضل نسبيا، عما كانت عليه في السابق، بحكم تحسن الظروف الاقتصادية للكثير من المواطنين، ورغبتهم في اقتناء كل ماهو جديد وخصوصا الشباب الذي وجد رغبة كبيرة للتجدد والعيش بهدوء.

المطلوب من بلدية المنصور

رشا موظفة في مصرف الرافدين/ فرع المنصور قالت: كنا سابقا نخشى التجوال والمشي، في اوقات الظهيرة خصوصا بعد عودتنا من الدوام ولكن الان كل شي، تغير ونحن مطمئنون بوجود القوات العراقية في الشارع الذي يحتاج الى اعادة اكساء الارصفة، وتبليط الشوارع لان كل ذلك ينقل صورة للمواطن،بأن الحياة تتغير وانطباع جيد ان التعاون بين الاجهزة الامنية والمواطن والدوائر الخدمية متعاونة لعودة مدينة بغداد اجمل من السابق.

وبالرغم من تحسن الوضع وعودة الحياة الى شارع عبد الكريم قاسم الذي يربط بين عدة شوارع رئيسية،في بغداد نرجو من امانة بغداد خصوصا بلدية المنصور الاهتمام بنظافة الشوارع الفرعية التي ترتبط مباشرة بالشارع الرئيسي وما لوحظ ان بلدية المنصور لديها كوادر كبيرة من العاملين في مجال التنظيف يجوبون الشوارع يوميا بدون ان يبذلوا جهودا للعمل اضافة الى ان الشارع الرئيسي والذي يشغله ما يقارب الخمسين محلا تجاريا بحاجة الى الاهتمام والتبليط، لانه متضرر كثيرا لوجود العشرات من المطبات، التي خلفتها الانفجارات السابقة.